

المواطنون ينعمون بنظام رعاية اجتماعية سخي منذ عقود

# الكويت أقل دول الخليج قدرة على تنفيذ «التقشف»

حجته ومبرراته»، في إشارة إلى مطالب النقابات، لكن المفاوضات ما تزال مستمرة بين الطرفين، ما يعني إمكانية تقديم تنازلات. وأدى الإضراب إلى خفض انتاج الكويت من النفط الخام إلى نحو 1,1 مليون برميل يوميا من ثلاثة ملايين يوميا وهو ما أضر بسمعة الكويت كمصدر موثوق به للنفط الخام. وقال الدكتور فيصل بو صليب أستاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت لـ «رويترز» إن العمال حققوا هدفا رئيسيا وهو إيصال رسالة بأنهم قادرون على إيصال صوتهم بشكل فعال.

وقال سيف القحطاني لـ «رويترز» إن النقابات النفطية اعترضت على مشروع البديل الاستراتيجي «لأننا نشعر بأننا المقصودون (المستهدفون) من هذا المشروع في النهاية.. نحن لا نتحدث عن العمال النفطيين في الوقت الحاضر وإنما عن المستقبل أيضا».

وحول موقف النقابات الأخرى من مشروع البديل الاستراتيجي، قال القحطاني «البعض منهم تكلم معترضاً على المشروع.. لكن لا أستطيع أن أتحدث بالنيابة عنهم».

تحركات حذرة

ويقول محللون ونقابيون إنه من غير المحتمل أن تشهد الكويت سلسلة من الإضرابات. وقال مسؤول في الاتحاد العام للعمال بالكويت الذي يمثل 15 نقابة عمالية في القطاعات الحكومية إنه لم يبلغ بأي إضرابات أخرى مخطط لها.

ورغم ذلك فإن الحكومة ربما سوف تتحرك بحذر وبشكل تدريجي من أجل تطبيق الإصلاحات في أعقاب انتهاء إضراب عمال النفط.



الكويت ما زالت تدرس تخفيضات في الدعم على الوقود في محاولة منها للحد من العجز المتوقع في الميزانية الناتج عن انخفاض النفط

المالية ومزاياهم الوظيفية. وأنهى العمال إضرابهم الذي استمر ثلاثة أيام «إكراما لمقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى» طبقا لما أعلنه سيف القحطاني رئيس اتحاد عمال البترول وصناعة البتروكيماويات في الكويت هو الضغط على الحكومة من أجل استثناء عمال النفط من مشروع قانون «البديل الاستراتيجي».

وتترغب الحكومة في تطبيق هذا القانون على جميع العاملين في الدولة من أجل تحقيق «العدالة» وترشيد الإنفاق بينما ترى فيه النقابات النفطية انتقاصا لحقوق أعضائها

ووقعت في أيريل الماضي بين 7 و13 ألف من إجمالي نحو 18 ألف عامل بالقطاع النفطي الحكومي. ولا يسمح للعمال الأجانب بالإضراب. وكان هدف الإضراب الذي نظمته اتحاد عمال البترول وصناعة البتروكيماويات في الكويت هو الضغط على الحكومة من أجل استثناء عمال النفط من مشروع قانون «البديل الاستراتيجي».

وتترغب الحكومة في تطبيق هذا القانون على جميع العاملين في الدولة من أجل تحقيق «العدالة» وترشيد الإنفاق بينما ترى فيه النقابات النفطية انتقاصا لحقوق أعضائها

غير معروف. ومواجهة حكومية. وقال شفيق الغبرا أستاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت إن إضراب عمال النفط كشف عن المواجهة بين حكومة الرعاية الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني التي تخشى أن تحل الحكومة مشاكلها الناتجة عن نقص التخطيط على حسابها.

وأضاف أن الإضراب أثبت أن الحكومة بحاجة لإجراء حوار موسع مع مؤسسات المجتمع المدني بشأن الإصلاح الاقتصادي وكذلك الإصلاح السياسي.

وكان خليفة حمادة وكيل وزارة المالية قال لصحيفة

القبس في نهاية العام الماضي إن «ترشيد» الدعم سوف يوفر للحكومة 2,6 مليار دينار (8,7 مليارات دولار) خلال ثلاث سنوات. ويمكن لهذا الوفرة أن يكون أكبر إذا تم إصلاح نظام رواتب الموظفين الحكوميين المنضخم.

وتتوقع الكويت عجزا ماليا قدره 12,2 مليار دينار في ميزانية السنة المالية 2016-2017 التي بدأت في الأول من أيريل نيسان بما يوازي 64٪ من إجمالي المصروفات المقدرة.

وقدر نقابيون أعداد المشاركين في إضراب عمال

الخطوط الجوية الكويتية وإدارة الجمارك وإن كان لفترات وجيزة.

وتتميز الكويت بشكل عام بوجود قدر من الحرية مقارنة بدول الخليج الأخرى حيث يوجد بها برلمان ينتقد أعضاؤه الحكومة بشكل دائم كما ينتقد المواطنون الكويتيون حكومتهم أيضا على مواقع التواصل الاجتماعي.

ونتيجة لكل هذه العوامل فإن الحكومة الكويتية سوف تواجه أوقانا صعبة لتطبيق سياساتها التقشفية مقارنة بباقي دول الخليج كما أن المدى الذي يمكن أن تذهب إليه هذه السياسات يبقى

عالية في وقف العمل في الخطوط الجوية الكويتية وإدارة الجمارك وإن كان لفترات وجيزة. وتتميز الكويت بشكل عام بوجود قدر من الحرية مقارنة بدول الخليج الأخرى حيث يوجد بها برلمان ينتقد أعضاؤه الحكومة بشكل دائم كما ينتقد المواطنون الكويتيون حكومتهم أيضا على مواقع التواصل الاجتماعي.

ونتيجة لكل هذه العوامل فإن الحكومة الكويتية سوف تواجه أوقانا صعبة لتطبيق سياساتها التقشفية مقارنة بباقي دول الخليج كما أن المدى الذي يمكن أن تذهب إليه هذه السياسات يبقى

ذكر تحليل لوكالة رويترز

للأنباء أمس الإثنين أن الإضراب الذي نظمه عمال النفط في الكويت الشهر الماضي لمدة ثلاثة أيام أظهر اعتراضا على خطط حكومية لإصلاح نظام الأجور وأن الحكومة تواجه معارضة قوية في لحظة تستعد فيها للدفع بتعديلات مؤلمة ومثيرة للجدل لنظام الرعاية الاجتماعية السخي الذي ينعم به المواطنون منذ عقود.

ويقوم عدد من دول الخليج النفطية بتخفيض الدعم عن الوقود والخدمات العامة والمواد الغذائية وكذلك تجميد أو إبطاء نمو مرتبات القطاع العام في محاولة للحد من العجز الكبير في الميزانيات العامة الناتج عن انخفاض أسعار النفط.

واتخذت كل من السعودية والإمارات وقطر والبحرين وسلطنة عمان مثل هذه الخطوات خلال الشهور الستة الماضية، لكن الكويت كانت أبدا في السير في هذا الاتجاه، حيث ناقش البرلمان الأسبوع الماضي وثيقة الإصلاح الاقتصادي التي عرضتها الحكومة.

خطة الإصلاح

وفي مارس الماضي قال وزير المالية الكويتي أنس الصالح خلال مؤتمر صحافي إن مجلس الوزراء أقر خطة للإصلاح الاقتصادي والمالي تتضمن عزم الحكومة فرض ضرائب بنسبة 10٪ على أرباح الشركات وإعادة تسعير بعض السلع والخدمات العامة وكذلك إعادة تسعير استغلال أراضي الدولة، لكنه لم يذكر تفاصيل.

ويكمن السبب وراء تأخر الكويت في اتخاذ مثل هذه الخطوات قسي أن لها تاريخ طويل مع إضرابات العمال بعكس بقية الدول الخليجية الأخرى التي تحظر الاتحادات النقابية أو تسيطر عليها بشكل كبير.

إضرابات عمالية

وخلال السنوات القليلة الماضية تسببت إضرابات

الكويت ما زالت تدرس تخفيضات في الدعم على الوقود في محاولة منها للحد من العجز المتوقع في الميزانية الناتج عن انخفاض النفط

## عودة توازن العرض والطلب على النفط خلال 2016

رويترز- قال وزير الطاقة الأميركي إرنست مونيز إنه يتوقع عودة التوازن بين العرض

والطلب على النفط العالمي خلال عام تقريبا. وقال مونيز للصحافيين أمس بعد اجتماع وزراء طاقة الدول السبع الكبرى في كيتاكيوشو بجنوب غرب اليابان: «لا اعتقد أن الارتفاع الأخير في الأسعار شيء يدفع الشركات لتغيير اتجاهات الاستثمار بناء عليه».

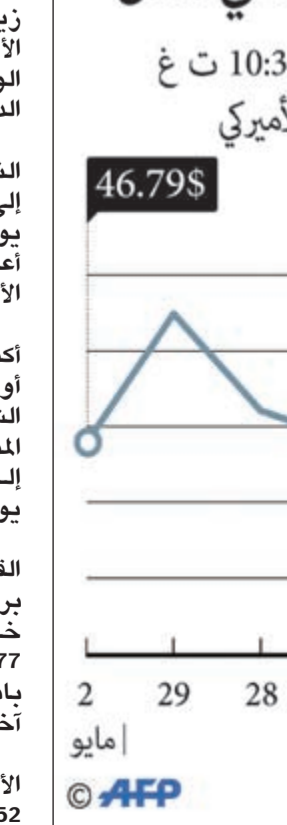
وأضاف: «عدد منصات النفط في الولايات المتحدة منخفض للغاية.. تبدو إعادة التوازن بين العرض والطلب على مستوى العالم ممكنة بشدة، ونحدث هنا عن إطار زمني عام تقريبا. قد يغير ذلك تحركات السوق، لكن من الناحية الهيكلية من الواضح أننا سنواصل حيازة مخزونات نفط كبيرة للغاية».

واستطرد «مازلنا نواجه خلا..»

وزير الطاقة الأميركي إرنست مونيز

توقعات بخفض الإنتاج إلى 600 ألف برميل يوميا خلال العام الحالي

برميل نفط برنت في لندن 2 مايو 2016، الساعة 10:30 ت غ تسليم يوليو، بالدولار الأميركي



## «بلومبيرغ»: الانهيار القادم لأسعار النفط.. «لا تعافي بعده»



توقع العديد من التقارير أن تشهد أسعار النفط انهيارا كبيرا خلال السنوات القليلة المقبلة بسبب التغيرات التي تشهدها الأسواق العالمية والتي يتوقع أن تؤدي إلى انحسار الطلب على الوقود التقليدي، فيما يقول تقرير لوكالة «بلومبيرغ» إن الانهيار القادم «لا تعافي بعده».

وتأتي هذه التوقعات بعد أن أعلنت السعودية «رؤية 2030» التي تهدف للاستعداد إلى الدخول في عصر «ما بعد النفط»، وهو ما يعني أن السعودية التي تترعب على عرش أكبر منتجي النفط في الكون تخبث قبل غيرها إلى أن طفرة الأسعار المرتفعة للخام لن تستمر طويلا، وأن انهيار أسواق النفط قد يكون قريبا، وبدأت إجراءات التحول من الاعتماد على النفط إلى تنويع الاقتصاد وتنويع مصادر إيراداته.

ويقول الكثير من المحللين إن ظهور مصادر بديلة للطاقة، وظهور وسائل مواصلات حديثة ونظيفة قد يؤدي إلى هبوط حاد في الطلب على النفط التقليدي، خاصة في الوقت الذي تشهد فيه صناعة السيارات الكهربائية طفرة كبيرة على مستوى العالم وتشهد مبيعاتها ارتفاعا متزايدا في مختلف أنحاء العالم.

وقال تقرير لوكالة «بلومبيرغ» الأميركية إن شركتي «تيسلا» و«تسفي» المتخصصةين بصناعة السيارات الكهربائية تخططان لإنتاج سيارات تستطيع السير حتى 200 ميل (300 كيلومتر) دون الحاجة إلى إعادة شحن صصاوا تعبئة كهرباء، فيما لن يزيد سعر السيارة الواحدة على 30 ألف دولار فقط، وهو ما يتوق أن يؤدي إلى انتشار أكبر لهذا النوع من السيارات التي تعمل بالطاقة الكهربائية.

ويقول التقرير إن «طفرة السيارات الكهربائية ستشكل مشكلة لأسواق النفط العالمية»، حيث يتوقع أن تؤدي إلى هبوط الأسعار. وبحسب التقرير فإن الانهيار القادم لأسعار النفط خلال سنوات لن يكون بعده أي تعاف في الأسعار. إذ أن الأسواق ستكون قد شهدت تحولا جذريا ونهائيا، ولن يكون التراجع في الطلب موسميا أو مؤقتا.

ويستشهد تقرير «بلومبيرغ» على التوقعات بالانهيار المقبل بالقول إن هبوط الأسعار الحاد الذي شهدته الأسواق اعتبارا من أواخر العام 2014 إنما مرده إلى أن المنتجين صاروا يرضخون مليوني برميل نفط إضافي في السوق بما يزيد على الحاجة ويزيد على الطلب، وهو ما أدى إلى الهبوط.. بينما السؤال المطروح اليوم هو: كم من السيارات الكهربائية يحتاج العالم لينخفض الطلب على البترول بنحو مليوني برميل فقط؟

وبلغت التقرير إلى أن طفرة السيارات الكهربائية قد تخفض الطلب على النفط بمليوني برميل يوميا أو أكثر خلال فترة وجيزة. وبحسب أحدث الطلب على النفط بنحو مليوني برميل يوميا سيحصل بحلول العام 2023 أو قبل ذلك التاريخ، وهو ما يعني أن الانهيار القادم في أسواق النفط سيكون قبل ذلك التاريخ ولن يكون من الممكن التعافي منه.

السعودية تتخطى مرحلة الانهيار الكبير للنفط بعد طرح «رؤية 2030» طفرة السيارات الكهربائية قد تخفض الطلب على النفط بمليوني برميل يوميا

السعودية تتخطى مرحلة الانهيار الكبير للنفط بعد طرح «رؤية 2030» طفرة السيارات الكهربائية قد تخفض الطلب على النفط بمليوني برميل يوميا

### شركة التسهيلات التجارية

## تنويه

يرجى من السادة مساهمي الشركة مراجعة مقر الشركة الكويتية للمقاصة إدارة حفظ الأوراق المالية. الكائن في برج أحمد شارع الخليج لإستلام الأرباح النقدية إعتباراً من يوم الأحد الموافق 08 مايو 2016. بدلاً من يوم الأربعاء الموافق 04 مايو 2016 كما ورد في الإعلان السابق.